تسليط الضوء على التشريد الداخلي

رؤية للمستقبل

موجز تنفيذي

تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتشريد الداخلي التابع للأمين العام للأمم المتحدة

الأمم المتحدة
الفريق الرفيع المستوى المعني بالتشريد الداخلي التابع للأمين العام للأمم المتحدة

تسليط الضوء على التشريد الداخلي

رؤية للمستقبل

موجز تنفيذي

تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتشريد الداخلي
التابع للأمين العام للأمم المتحدة

التقرير متاح على الرابط: **https://internaldisplacement-panel.org**

الموقع الشبكي: /https://www.un.org/internal-displacement-panel

تويتر: @IDPs_Panel

حقوق النشر محفوظة © الفريق الرفيع المستوى المعني بالتشريد الداخلي التابع للأمين العام للأمم المتحدة

أيلول/سبتمبر 2021

شكر وتقدير

المحرر: ديفيد ماكديفيت

المصممة: ديان برودلي

إخلاء المسؤولية: الآراء الواردة في هذا التقرير هي آراء المؤلفين ولا تعكس بالضرورة آراء الأمين العام للأمم المتحدة أو المكتب التنفيذي للأمين العام للأمم المتحدة أو الأمم المتحدة. ولا تعني التسميات المستخدمة وعرض المواد في هذا المنشور التعبير إطلاقاً التعبير عن أي رأي كان من جانب الفريق الرفيع المستوى المعني بالتشريد الداخلي التابع للأمين العام للأمم المتحدة فيما يتعلق بالوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو سلطاتها، أو فيما يتعلق بترسيم حدودها أو تخومها.

معلومات أساسية

في 10 أيار/مايو 2019، دعت 57 دولة عضواً الأمين العام للأمم المتحدة إلى إنشاء فريق مستقل رفيع المستوى لدراسة أزمة التشريد الداخلي في العالم. وأعربت الدول، التي تضم بلداناً من كل مناطق العالم ومن تضرروا من التشريد من مجموعة من الأسباب، عن قلقها من أن "الاهتمام الدولي بالتشريد الداخلي لم يكن كافياً بالمقارنة مع الاحتياجات المتزايدة". ففي تشرين الأول/أكتوبر 2019، أعلن الأمين العام عن إنشاء الفريق الرفيع المستوى المعني بالتشريد الداخلي المكلف "بزيادة الاهتمام الدولي بالتشريد الداخلي وتأثيره وإعداد تقرير للأمين العام للأمم المتحدة مع توصيات ملموسة وعملية للدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين حول كيفية الاستجابة بشكل أفضل للتشريد الداخلي، ولا سيما عندما يطول، وتحقيق حلول دائمة للتشريد الداخلي تحت قيادة الحكومات".

وعلى مدى عام ونصف، وعلى الرغم من التحديات التي فرضها بداية جائحة كوفيد–19، جمعنا معلومات واسعة النطاق، وأجرينا بحوثاً متعمقة، وأجرينا مشاورات واسعة النطاق. وبمساعدة الشركاء، استمعنا إلى أكثر من 12 500 مشرد داخلياً وأفراد من المجتمعات المحلية المضيفة في 22 بلداً. كما تحدثنا مع السلطات الوطنية والمحلية؛ والمنظمات الإقليمية؛ والحكومات والمؤسسات المالية المانحة؛ والجهات الفاعلة في العمل الإنساني والتنمية والسلام؛ والجهات الفاعلة في القطاع الخاص؛ وممثلي المجتمع المدني؛ والأكاديميين؛ والأخصائيين في الحد من مخاطر الكوارث. واستخلصنا، مما أنجز من عمل، تقريراً يتضمن النتائج والتوصيات التي توصلنا إليها في مختلف المسائل التي كلفنا الأمين العام بدراستها. ونقدم فيما يلي موجزاً.

دونالد كابروكا (الرئيس المشارك)

بولا غافيريا

ناصر جودة

بولين رياك

فيديريكا موغيريني (الرئيسة المشاركة)

بير هيغنس

سيما سمر

ميتيكو كاسا غوتيل

موجز تنفيذي

1- مقدمة

في نهاية عـام 2020، كان هناك عدد مثير من الأشخاص قدره 55 مليون شخص يعيشون في التشريد الداخلي. وارتفع عدد المشردين داخلياً بشكل مطرد خلال العقد الماضي، حيث أجبر عشرات الملايين من الأشخاص على الفرار من ديارهم كل عام، وثمة ملايين آخـرون تقطعت بهم السبل سلفاً في تشريد طال أمده. ولا شك أن هذه أزمة عالمية. ولكنها ليست مجرد أزمة أرقام، بل هي أيضاً أزمة معاناة إنسانية عميقة. ويضطر المشردون داخلياً إلى ترك ديارهم ويُجتثون من معايشهم ويفصلون عن شبكات الدعم وأفـراد أسرهم. ولا يـزال الكثيرون يواجهون مخاطر وانتهاكات كبيرة لحقوقهم أثناء التشرد، حيث يعاني النساء والأطفال والفئات الضعيفة والمهمشة عادة من أسوأ الآثـار. وبالنسبة للعديد من المشردين داخلياً، لا يزال احتمال إعادة بناء حياتهم بعيد المنال لسنوات أو حتى لأجيال. وعلى نطاق أوسع، يعرض التشريد الواسع النطاق الذي طال أمده للخطر ما أحرزته المجتمعات المحلية والمجتمعات ككل من تقدم نحو التنمية والسلام والازدهار.

وفي حين تتأثر بعض المناطق أكثر من غيرها، لا توجد دولـة بمنأى عن مخاطر التشرد. ففي جميع أنحاء العالم، تطرد النزاعات والعنف والـكوارث وتغير المناخ وتفاعلاتها الناس من ديارهم. كما تشكل انتهاكات حقوق الإنسان والمشاريع الإنمائية الضخمة والكوارث التكنولوجية تهديدات كبيرة.

بيد أننا وجدنا من عملنا أن الأسباب الجذرية لأزمـة التشرد العالمية أعمق بكثير. والأهـم من ذلك، أدهشنا عـدم وجـود إرادة سياسية للتصدي للتشريد الداخلي. ولا تعترف دول عديدة أو لا تتحمل المسؤولية عـن مواطنيها المشردين والمقيمين. كـما أن الأمـم المتحدة والبلدان المانحة والمؤسسات المالية الدولية، وغيرها، لم تظهر مستوى الالتزام المطلوب للتغلب على هذه الأزمـة. ونتيجة لذلك، حدث فشل جماعي في منع التشريد الداخلي والتصدي له وحله.

وتسهم العديد من المشاكل المتقاطعة في هذا الواقع. أولاً، في حالات كثيرة، هناك تقدير محدود للتكاليف البعيدة لعدم القيام بشيء بشأن التشريد الداخلي. وثانياً، حتى عندما تُفهم أهمية العمل وتكون الإرادة السياسية موجودة، كثيراً ما تعوق الثغرات في القدرات والقيود التشغيلية إحراز تقدم. وثالثاً، لا تعطى الأولوية في كثير من الأحيان للتشريد الداخلي أو الإمساك بزمامه أو معالجته بسبب تضارب جـداول الأعمال. ورابعاً، على الرغم من وضوح المسؤوليات القائمة، بما في ذلك المسؤوليات الأهم للدول تجاه مواطنيها المشردين والمقيمين، ليست هناك إلا مساءلة محدودة للجهات الفاعلة التي لا تتصدى للتشريد الداخلي أو حتى تتسبب فيه في المقام الأول. وفي غضون ذلك، تعمق الاتجاهات العالمية الأخرى الأزمة وتفاقمها بلا هوادة. وتشمل هذه فيما تشمل جائحة كوفيد-19، وتفاقم أزمة المناخ، وتراجع الالتزام بتعددية الأطراف.

ونتيجة لهذه العوامل، غالباً ما يتم إهمال التشريد الداخلي في السياسات والخطط الحكومية، وفي استراتيجيات الأمم المتحدة وتوجيهاتها، وفي تمويل التنمية، وفي الاتصالات العامة ووسائط الإعلام. ويخلق هذا الخفاء حلقة مفرغة: كلما قل ظهور المشردين داخلياً، قلت الأولوية التي تعطى لهم. وكلما قل ما يُعطى لهم من أولوية، كلما تدحرجوا أكثر إلى النسيان والإهمال.

ومع ذلك، وعلى الرغم من هذه التحديات، نعتقد أن هناك ما يدعو إلى الأمل. وكان من دواعي تشجيعنا أن نرى عـدداً من الـدول المتضررة من التشرد تبدي انفتاحاً على التصدي للتشرد في بلدانها. وخلصنا إلى أنه من الممكن، إذا ضوعفت الجهود لدعم الحلول الدائمة في مثل هذه السياقات، تحقيق تقدم كبير لملايين المشردين

داخلياً والمجتمعات المضيفة والـدول المتضررة من التشريد. وبناء على ذلك، قررنا التركيز في المقام الأول على دفع عجلة التقدم في السياقات التي تكون فيها الحلول في متناول اليد. وفي الوقت نفسه، من دون إدخال تحسينات كبيرة على الوقاية والاستجابة الإنسانية، لن تحل هذه الأزمة العالمية أبداً بصورة حقيقية. وهكذا استكشفنا أيضاً الإجراءات الرامية إلى المساعدة على منع مخاطر التشريد الجديد والحد منها وتعزيز نوعية الحماية والمساعدة لمن هم مشردون سلفاً. ويقدم الموجز التالي لمحة عامة عن التحليل والاستنتاجات والتوصيات الـواردة في تقريرنا، وكذلك اقتراحاتنا للمتابعة.

2– حتمية إيجاد حلول دائمة

في جميع أنحاء العالم، هناك ملايين من الناس عالقون في عالم من النسيان لتشردهم الذي طال أمده، عاجزين على إيجاد حل دائم أو إعـادة تأسيس دار آمنة ودائمة. ولا يـزال الكثيرون مهمشين ويعتمدون على المساعدة الإنسانية لسنوات أو عقود. وحتى عندما تكون هناك فرص للعودة إلى مناطقهم الأصلية أو الاندماج محلياً أو الاستقرار في أماكن أخرى من البلد، غالباً ما يعوز المشردين داخلياً دعم قابل للتنبؤ لإعادة بناء حياتهم.

وكون التشريد الداخلي لا يـزال ينظر إليه على أنه قضية إنسانية في المقام الأول جزء أساسي من هذه المشكلة. وبالرغم من أن العمل الإنساني حاسم في إنقاذ الأرواح وتخفيف المعاناة، لا يستطيع وحده معالجة جميع العناصر اللازمة للتمكين من إيجاد حلول دائمة على نطاق واسع. وكما أخبرنا المشردون داخلياً، تشمل هذه العوامل السلامة والأمـن؛ والإسكان، والأراضـي، والملكية؛ وسبل العيش والاندماج في شبكات الأمان الاجتماعي؛ والتعليم؛ والحصول على الخدمات العامة.

ونحن مقتنعون بأنه من أجل تحقيق حلول على نطاق أوسع، يلزم إجراء تغيير أساسي في العقلية والنهج وأساليب العمل. ويلزم تجاوز النموذج الإنساني المصمم لتقديم المساعدة المنقذة لـلأرواح إلى نهج ذي منحى إنمائي يركز على تعزيز النظم والخدمات العامة من أجل التمكن من استيعاب المشردين داخلياً وضمان حماية الدولة لهم ودعمهم، إلى جانب غيرهم من أفراد المجتمع المحلي. ويتطلب هذا تشديداً أقوى بكثير على مسؤولية الدول واعترافاً بحقوق المشردين داخلياً بوصفهم مواطنين ومقيمين في بلدهم. ويجب أن ينصب التركيز على تهيئة الظروف لإيجاد حلول طوعية وآمنة وكريمة بدلاً من إجبار المشردين داخلياً على العودة إلى ديارهم أو مغادرة مآويهم الحالية.

وإضافة إلى ذلك، يجب الاعتراف بالتصدي للتشريد الداخلي باعتباره مسألة حاسمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والوفاء بوعد "عدم ترك أحد خلف الركب". وهناك حاجة إلى إشراك الجهات الفاعلة في مجال التنمية والسلام والحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ في وقت أبكر وأكثر قابلية للتنبؤ كجزء من هذه الجهود. فإشراكها أساسي لمعالجة ما يلزم من عناصر الحوكمة، والبنية التحتية، والتماسك الاجتماعي، والأمن، والحد من مخاطر الكوارث لتحقيق حلول دائمة.

وإلى جانب ذلك، يجب الاستمرار في دعم الحلول المصممة خصيصاً للأفراد الضعفاء والفئات المهمشة، بما يكفل أن يتمكن الناس من جميع الأعمار وأنواع الجنس وأشكال التنوع من إيجاد نهاية دائمة لتشريدهم. وينبغي أن توجه حماية المشردين داخلياً وسلامتهم وأمنهم وحقوقهم جميع جوانب نهج الحلول. وعلى المستوى العالمي، نرى ضرورة التضامن و"تقاسم المسؤولية" على الصعيد الدولي لتقوية جهود البحث عن حلول، بما في ذلك الالتزام الراسخ من جانب المجتمع المدني والجهات الفاعلة الدولية بالتكاتف في دعم المشردين داخلياً والبلدان المتضررة من التشرد لإيجاد نهاية للتشرد.

وبناء على هذه الرؤية، تستدعي التوصيات التي نقدمها بشأن الحلول ما يلي: '1' إرادة سياسية قوية وقدرة حكومية تؤدي إلى جهود البحث عن حلول دائمة؛ و'2' دور رئيسي للمشردين داخلياً، والمجتمعات المحلية، والمجتمع المدني، ووسائط الإعلام، والأوساط الأكاديمية؛ و'3' زيادة استخدام قدرات القطاع الخاص؛ و'4' منظومة أممية تعزز القيادية والمساءلة بشأن الحلول؛ و'5' تمويل قابل للتنبؤ لتحفيز العمل بشأن الحلول ودعم تملك زمام الأمور وطنياً على المدى الطويل؛ و'6' نظم لتوليد وتوفير ما يلزم من البيانات والمعارف. ويرد فيما يلي موجز للتوصيات بشأن كل واحد من هذه المجالات.

التوصية 1: جعل الحلول أولوية بإشراف وطني وللحكومة بأكملها

تتحمل الدول، في إطار واجبها السيادي، المسؤولية الأساسية عن دعم مواطنيها وسكانها المشردين من أجل وضع حد لتشردهم. وهذا ليس مجرد التزام قانوني بل هو أيضاً ضرورة تشغيلية: فقد رأينا أن القيادة الحكومية حاسمة لحل مشكلة التشرد على نحو مستدام وعلى نطاق واسع. ومن النقاط الأساسية المهمة في هذا الشأن الاعتراف بأن المشردين داخلياً يقعون، بصفتهم مواطنين ومقيمين، تحت مسؤولية جميع جهات الحكومة، من أعلى مستويات القيادة السياسية إلى السلطات المحلية وفي جميع الوزارات ذات الصلة. ولتحقيق هذا النهج من الناحية العملية، نقدم التوصيات التالية:

- تُحث الدول على الاعتراف بالمشردين داخلياً وحالات التشريد الداخلي وضمان أن يكون العمل على التصدي للتشرد أولوية وطنية، مع الاعتراف به باعتباره واجباً على الدولة تجاه مواطنيها والمقيمين بها وخطوة حاسمة للتنمية والسلام والرخاء.
- ينبغي للدول أن تعتمد نهجاً إنمائي المنحى إزاء التشريد الداخلي، بما في ذلك عن طريق إدماج التشريد الداخلي بصورة منهجية في خطط التنمية الوطنية والمحلية وخطط الوزارات المعنية، وبالإبلاغ عن كيفية معالجة جهودها الإنمائية الوطنية لحقوق واحتياجات المشردين داخلياً في استعراضاتها الوطنية الطوعية.
- يجب على الدول أن تقر بأن التشريد الداخلي يُرجح أن يكون على نحو متزايد ظاهرة حضرية، وينبغي أن تدعم السلطات المحلية في التصدي له عمداً كجزء من التخطيط الحضري، بما في ذلك التخطيط المجالي، وأن تستخدم موارد المدن وهياكلها الأساسية وقدراتها استخداماً كاملاً للمساهمة في إيجاد الحلول.
- ينبغي للدول أن تتصدى للتشرد في عمليات السلام، وأن تشمل المشردين داخلياً من جميع الأعمار وأنواع الجنس والتنويعات في الحوارات المرتبطة بذلك، وينبغي أن تعزز مبادرات التعويض ورد الحقوق والعدالة الانتقالية والتماسك الاجتماعي كجزء من عملية التعافي.
- تُشجع الدول على العمل مع المشردين داخلياً والمجتمعات المضيفة والسلطات المحلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والممولين الدوليين لوضع استراتيجيات حلول مخصصة وخطط تشغيلية مقدرة التكاليف.
- ينبغي للدول أن تضفي الطابع المؤسسي على نهج يشمل كل الحكومة للتصدي للتشريد الداخلي، وأن تدعم السلطات المحلية والبلدية، وأن تنشئ آليات واضحة لتنسيق الإجراءات على نطاق جميع الجهات الحكومية المعنية.
- ينبغي للدول أن تعمل مع منسق الأمم المتحدة المقيم لوضع آلية للتنسيق مع الجهات الفاعلة الدولية والمحلية المعنية، بما في ذلك ممثلو المجتمعات المحلية المُشردة والمضيفة.
- ينبغي للدول أن تعتمد وتنفذ قوانين وسياسات بشأن التشريد الداخلي، بما يتماشى مع حقوق الإنسان.
- تُحث الدول على تخصيص أموال لإيجاد حلول من الميزانيات المحلية، بما في ذلك دعم السلطات المحلية وسلطات المدن، وضمان أن تقوم مخصصات التمويل على الأرقام الحالية لسكان الأقاليم والبلديات (بما في ذلك المشردون داخلياً) واحتياجات المشردين داخلياً المختلفة من الخدمات.

التوصية 2: الإرادة السياسية أساسية وينبغي تحفيزها

لاحظنا، من خلال عملنا، أن الدول لديها مستويات متفاوتة من الإرادة السياسية والقدرة على التصدي للتشريد الداخلي. وفي بعض الحالات، تلتزم الحكومات باتخاذ إجراءات ولكنها تفتقر إلى القدرة التقنية أو المالية لفعل ذلك. وفي حالات أخرى، هناك قدرات ولكن التشرد لا ينظر إليه على أنه أولوية. وفي الحالات المتطرفة، تكون الدول غير قادرة وغير راغبة في الوقت نفسه على الاستجابة، بل تكون مسؤولة عن التسبب في التشريد في المقام الأول.

ولضمان عدم بقاء حقوق واحتياجات المشردين داخلياً والمجتمعات المضيفة من دون تلبية، نعتقد أنه من الأهمية بمكان الاستثمار في تحفيز الإرادة السياسية والقدرة والعمل في الحالات التي تكون فيها ضعيفة أو غائبة. ومن خلال أبحاثنا واستشاراتنا، خلصنا إلى أن هناك حاجة إلى مزيج من الحوافز الإيجابية وتدابير المساءلة لإحداث هذا التغيير. وغالباً ما تكون الإرادة السياسية أقوى عندما تشعر الدول بفائدة تكثيف إجراءات التصدي للتشرد. ويمكن أن تكون مصالح الدول في الحفاظ على سمعة دولية إيجابية أو تنميتها، وتوليد الدعم العام المحلي، والحصول على التمويل، وتهيئة المجال للاستثمارات من الدوافع القوية التي يمكن تسخيرها والاستفادة منها. وفي الوقت نفسه، ينبغي للدول أن تشعر بأنه ستكون هناك عواقب لعدم التصدي للتشرد أو انتهاك حقوق المشردين داخلياً. ولذلك، هناك حاجة إلى تعزيز المساءلة على جميع المستويات. وبالمثل، فإننا إذ ندرك أن العمل لا يتطلب إلا إرادة سياسية، بل يتطلب أيضاً القدرة، نعتقد أن يلزم اتخاذ خطوات لتحسين فرص الحصول على دعم تقني. ولهذه الغايات، نقدم التوصيات التالية:

- ينبغي للجهات الفاعلة المحلية والوطنية، سواء داخل الحكومات أو في المجتمع المدني، أن تدفع عجلة التغيير وأن توجه الانتباه إلى التشرد، وأن تنمي الضغط العام لاتخاذ إجراءات، وأن تحاسب القادة على التصدي للتشريد الداخلي.
- ينبغي للمنظمات الإقليمية أن تعتمد أطراً قانونية وسياساتية ذات صلة بشأن التشريد الداخلي وأن تعمل على تنفيذها.
- ينبغي للمنظمات الإقليمية أن تيسر، بدعم من جهات فاعلة أخرى ذات صلة، فرصاً يمكن التنبؤ بها للتعاون بين الدول بشأن التشريد الداخلي، حيث يمكن للدول أن تعرض إنجازاتها، وأن تتبادل خبراتها، وتتعلم من بعضها البعض.
- ينبغي لممثلي الأمم المتحدة والدول والمنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات التمويل أن تعزز دبلوماسيتها مع الدول بشأن التشريد الداخلي، ولا سيما الدعوة إلى إيجاد حلول.
- ينبغي للأمين العام للأمم المتحدة تعزيز دبلوماسية المنظمة وأنشطتها الدعوية بتعيين ممثل خاص للأمين العام معني بحلول التشريد الداخلي من أجل التعاون بشكل مستمر مع الدول بشأن الحلول.
- يُشجَّع الأمين العام للأمم المتحدة على إعداد تقرير سنوي عن حالة حلول التشريد الداخلي يوثق الخطوات الإيجابية المتخذة لحل مشكلة التشرد، وكذا المجالات التي لا تزال تحتاج إلى إدخال تحسينات عليها.
- ينبغي للأمم المتحدة أن تعمل على تعزيز وصول الدول إلى دعم تقني يمكن التنبؤ به من خلال توفير قدرات الخبراء للحكومات وتبسيط المساعدة التقنية المقدمة من الأمم المتحدة، بما في ذلك باستخدام مكتب الممثل الخاص للأمين العام كنقطة لدخول الطلبات.
- ينبغي للسلطات القانونية الوطنية والدولية، حيثما كان ذلك مناسباً، أن تحقق وتقاضي من يشردون السكان قسراً أو يرتكبون انتهاكات أخرى للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني والقانون الجنائي تسهم في التشريد.

التوصية 3: ضمان انخراط المجتمع بأكمله

حتى مع وجود قيادة حكومية فعالة، لا يمكن التوصل إلى حلول للتشريد الداخلي من دون إشراك الآخرين في جميع أنحاء المجتمع. والأهم من ذلك، يتطلب إحراز تقدم حقيقي في إنهاء التشريد الذي طال أمده الاعتراف بحقوق المشردين داخلياً وعملهم بصفتهم مواطنين ومقيمين في بلدهم. كما يدعو إلى استفادة أفضل من خبرات وقدرات المجتمع المدني ووسائط الإعلام والأوساط الأكاديمية. ولتحقيق النهج الشامل لمجتمع ككل، نحث على الإجراءات التالية:

- ينبغي للدول والجهات الفاعلة الأخرى أن تعترف بحقوق المشردين داخلياً ومساهمتهم في الدفع بعجلة الحلول الخاصة بهم والسعي إلى فهم وتعزيز قدرات المشردين داخلياً بطريقة أكثر وعياً.
- يجب على الدول والجهات الفاعلة الأخرى أن تنفذ تدابير لضمان تمكين المشردين داخلياً من ممارسة حقوقهم في المشاركة، بما في ذلك التصويت والمشاركة في شؤون المجتمعات المحلية والشؤون الحكومية والعامة بصفتهم مواطنين ومقيمين في بلدهم، وكذلك في عمليات صنع القرار المتعلقة

بالتشرد على وجه التحديد (مثلاً من خلال الهيئات الاستشارية والتخطيط المجتمعي).

- يجب على الدول والأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والجهات المانحة اتخاذ خطوات لضمان المشاركة المجدية والتمثيل والقيادية للفاعلين المحليين والوطنيين وفاعلي المجتمع المدني بصفتهم شركاء رئيسيين في التخطيط الاستراتيجي والاستجابات وتعزيز قدراتهم من خلال تقديم الدعم التقني والمالي.
- تُحث وسائط الإعلام على أن تقوم على نحو استباقي بالإبلاغ عن التشريد الداخلي وإبرازه، مع التركيز بوجه خاص على تبادل القصص الإنسانية التي تساعد على غرس ثقافة التسامح والتفاهم والتعايش السلمي؛ والحكومات مدعوة إلى السماح لها بذلك من دون تدخل لا موجب له.
- ينبغي بذل جهود لإنشاء وتوسيع ودعم شبكات الباحثين العاملين في مجال التشريد الداخلي، ولا سيما في البلدان المتضررة من التشرد وفي بلدان الجنوب، بما في ذلك عن طريق تعزيز استثمارات المانحين في الجامعات ومراكز البحث والمبادرات التي تدعم هذه الجهود.
- ينبغي أن تغتنم جماعات المجتمع المدني والمدرسون والقادة المجتمعيون وغيرهم جميع الفرص لبناء فهم ووعي بالمسائل المتصلة بمنع حالات التشريد الداخلي وحلها.

التوصية 4: تحسين استخدام قدرات القطاع الخاص لإيجاد الحلول

يتمتع القطاع الخاص بإمكانات لا مثيل لها لمعالجة بعض العقبات الأكثر شيوعاً التي تعترض سبيل الحلول المستدامة. وكما أظهرت التجارب في حالات اللاجئين، يمكن لقدرات القطاع الخاص على خلق فرص العمل وسبل العيش، ودعم الحصول على السكن، وإصلاح البنية التحتية أن تكون ذات قيمة في مساعدة السكان النازحين والمجتمعات المضيفة على التعافي من الأزمات وإعادة تأسيس دور دائمة لهم. غير أن الجهات الفاعلة في القطاع الخاص غير مشاركة، في الوقت الحاضر، بصورة منهجية في السياقات التي يعيشها المشردون داخلياً بالطريقة التي بدأ الكثيرون يقومون بها في أوضاع اللجوء. ونعتقد أن تعزيز مشاركة القطاع الخاص في حالات التشريد الداخلي يمكن أن تكون مما يغير قواعد اللعبة. ولتسهيل ذلك، نقترح عدداً من الخطوات:

- تُحث الجهات الفاعلة في القطاع الخاص على البحث عن فرص للمشاركة حيث يمكنها المساهمة في إيجاد حلول للتشريد الداخلي.
- ينبغي للحكومات والممولين أن يهيئوا بيئات مواتية للأعمال التجارية باعتماد سياسات وأنظمة يمكن أن تحفز مشاركة القطاع الخاص، بما في ذلك من خلال استخدام الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وسندات الأثر الاجتماعي، وآليات التمويل أو التأمين المختلطة من أجل تقليل مخاطر الاستثمار والعمل في سياقات التشريد الداخلي.
- ينبغي للحكومات والجهات الفاعلة في القطاع الخاص والممولين والأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية أن تعمل معاً لإنشاء منابر وطنية ومحلية للقطاع الخاص من أجل تبادل المعارف وخلق فرص لتعزيز الشراكات وإشراك القطاع الخاص.
- ينبغي للجهات الفاعلة الملتزمة من القطاع الخاص أن تتطوع للعمل كأبطال على الصعيدين الوطني والعالمي بشأن المشاركة في بيئات التشريد الداخلي، وينبغي لمنصات عالمية مثل المنتدى الاقتصادي العالمي أن توفر حيزاً للجهات الفاعلة في القطاع الخاص لعرض الممارسات الجيدة وتقديم التزامات بالعمل.
- ينبغي للمانحين والمنظمات الإنسانية والإنمائية أن يلتزموا بالحصول على منتجات من القطاع الخاص المحلي كلما أمكن ذلك.
- ينبغي للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية أن تستثمر في بناء فهمها للقطاع الخاص، بما في ذلك عن طريق توظيف أفراد من خلفيات في القطاع الخاص.

التوصية 5: جعل الأمم المتحدة ملائمة للغرض منها وخاضعة للمساءلة عن الحلول

للقضاء على التشرد الذي طال أمده، من الواضح لنا أن ثمة حاجة إلى تغييرات جوهرية في طريقة إشراك الجهات الفاعلة الدولية في مجالات العمل الإنساني والتنمية والسلام في سياقات التشريد الداخلي. وحيث تظهر الحكومات استعدادها للتصدي للتشريد الداخلي، يجب على الجهات الفاعلة الدولية أن تتجاوز النموذج الإنساني البحت وأن تعتمد نهجاً ينحو أكثر نحو التنمية يعزز الأنظمة والخدمات العامة ككل. ويجب أن ينظر إلى التصدي للتشريد الداخلي باعتباره مسؤولية لا تقع فقط على عاتق الجهات الفاعلة في المجال الإنساني، بل أيضاً على عاتق الجهات الفاعلة في جميع مجالات التنمية والسلام والحد من مخاطر الكوارث وتغير المناخ. وللأمم المتحدة، بصفتها الجهة المكلفة بتوفير جزء كبير من القيادة والتنسيق للجهود الدولية، دور حاسم في دفع عجلة هذا التغيير. ولهذا الغرض، نوصي باتخاذ الخطوات التالية:

- ينبغي للأمين العام أن يضفي الطابع الرسمي على دور المنسقين المقيمين في قيادة جهود الأمم المتحدة بشأن الحلول على الصعيد القطري، بما في ذلك عن طريق إدراج المسؤوليات المرتبطة بها في اختصاصاتهم وتقييمات أدائهم.

- ينبغي أن تزود وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والجهات المانحة المعنية المنسقين المقيمين بالقدرة على تحمل دورهم القيادي المتصل بالحلول، بما في ذلك من خلال تكثيف جهودهم للعمل بصفتهم "ائتلاف أبطال" معني بالحلول على مستوى المقاطعات.

- ينبغي للمنسق المقيم أن يكفل وجود آلية مناسبة لتنسيق الجهود الرامية إلى إيجاد حلول، بما في ذلك التحليل المشترك ووضع استراتيجية للحلول وخطة مقدرة التكاليف، وأن يكفل إدراج الحلول في إطار الأمم المتحدة للتعاون الإنمائي المستدام والعمليات المرتبطة به.

- ينبغي للأمين العام أن يبلغ رسمياً وبشكل لا لبس فيه عن توقعاته بأن تعزز الجهات الفاعلة الإنمائية التابعة للأمم المتحدة مشاركتها في حلول المشردين داخلياً وأن يعترف بأن ذلك ضروري لعملها المتعلق بأهداف التنمية المستدامة.

- ينبغي للأمين العام أن يضع توقعات واضحة لجميع أجزاء منظومة الأمم المتحدة بشأن الحلول وأن يطلب من وكالات الأمم المتحدة وكياناتها ذات الصلة (الإنسانية، والإنمائية، والسلام، والكوارث/تغير المناخ) أن تحدد الخطط المؤسسية لكيفية بناء القدرات الداخلية وزيادة مشاركتها في الحلول.

- ينبغي للأمين العام أن يعين ممثلاً(ة) خاصاً(ة) معنياً(ة) بحلول التشريد الداخلي لتوفير قيادة رفيعة المستوى داخل الأمم المتحدة وخارجها تعنى بالحلول وبدفع عجلة التغيير عبر عُروة العمل الإنساني والتنمية والسلام.

- ينبغي لوكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية أن تدرج إجراءات بشأن التشريد الداخلي في تقييمات الأداء الفردية، وينبغي للأمين العام أن يستخدم تقييمات مستقلة لتقييم استجابات الأمم المتحدة المتعلقة بالتشريد الداخلي على المستوى القطري.

التوصية 6: تسخير التمويل الدولي من أجل إيجاد الحلول

برز التمويل، على نطاق كل عملنا، بصفته واحداً من أهم متطلبات العمل الفعال بشأن المشردين الداخليين. غير أن هناك في الوقت الحاضر فجوة في تمويل القابل للتنبؤ به المخصص للحلول. وتقع على عاتق الدول أولاً وقبل كل شيء مسؤولية جعل التشرد أولوية في ميزانياتها المحلية، ولكن من الواضح أيضاً أن للتمويل الدولي إمكانات هامة لتحفيز العمل. ويمكن للوصول إلى الموارد أن يُمدّ الدول والجهات الفاعلة الأخرى بقدرة تشغيلية أكبر، ويمكن أن يساعد في جعل التصدي للتشريد الداخلي أولوية. كما يمكن أن يعزز الاستخدام الكيِّس للتمويل عمل الجهات الفاعلة في مجالات العمل الإنساني والتنمية والسلام بشكل متضافر من أجل إيجاد حلول.

وخلصنا، من أبحاثنا ومشاوراتنا، إلى أن هناك حاجة إلى نهج ذي شقين لتعزيز التمويل. أولاً، هناك حاجة لدمج التشريد الداخلي بشكل أكثر منهجية في منابع التمويل الحالية. وثانياً، تنبغي إتاحة قدر أكبر من التمويل المخصص، ولا سيما للدول التي أبدت استعداداً لاتخاذ إجراءات. ولهذه الغايات، نوصي بما يلي:

- ينبغي للمانحين أن يقدموا التمويل محلياً قدر الإمكان وأن يدعموا السلطات البلدية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني المحلي من أجل تعزيز قدراتها المؤسسية.

- ينبغي لممولي التنمية أن يدرجوا بصورة منهجية حلولاً للتشريد الداخلي ضمن تمويل الهشاشة وأن يضعوا خطة ملموسة للكيفية التي سيضمنون بها مشاركة مؤسسية أكثر قابلية للتنبؤ بشأن التشريد الداخلي.

- تماشياً مع توصية لجنة المساعدة الإنمائية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن عُروة العمل الإنساني والتنمية والسلام، ينبغي أن يكفل الممولون أن تسهم مواردهم في اتباع نهج متضافر إزاء الحلول.

- ينبغي للأمم المتحدة، ولا سيما صندوق بناء السلام والصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ والجهات المانحة الثنائية والمؤسسات المالية الدولية، أن تعمل على زيادة مشاركتها في إيجاد الحلول وأن تسعى بفاعلية إلى متابعة فرص التمويل التكميلي على نطاق عروة العمل الإنساني والتنمية.

- ينبغي للمانحين أن ينشئوا، بمشاركة الدول المتضررة من التشرد والأمم المتحدة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، صندوقاً عالمياً معنياً بحلول التشريد الداخلي لتقديم الدعم المالي والتقني لخطط واستراتيجيات الحلول الوطنية، وتعزيز رصد الأداء والمساءلة، وتحفيز التغيير التحويلي الذي يمكن الدول من التغلب على الحواجز الرئيسية التي تحول دون الحلول.

التوصية 7: تعزيز الاستخدام الفعال لبيانات التشريد الداخلي

يعتقد الفريق اعتقاداً راسخاً أن البيانات والأدلة أساسية للنهوض بحلول التشريد الداخلي. ومن دون فهم مدى اتساع التشرد، ومن الأكثر تضرراً منه ووجه تضرره (مع الاهتمام بالسن ونوع الجنس والتنوع على وجه الخصوص)، واحتياجات وقدرات المشردين، لا يمكن وضع سياسات عامة وخطط تنفيذية واستجابات فعالة. وقد ركزنا اهتمامنا على الكيفية التي يمكن بها استخدام البيانات والأدلة لتعزيز المسؤولية الوطنية والعمل المتعلق بالتشريد الداخلي، مع التسليم أيضاً بأن دور الجهات الفاعلة الدولية المعنية بالبيانات سيظل حيوياً. ولتحقيق هذه الغاية، نشجع على اتخاذ الخطوات التالية:

- ينبغي للحكومات أن تعترف بالبيانات والأدلة باعتبارها حاسمة في تصميم سياسات وخطط تنفيذية واستجابات فعالة للتشريد الداخلي والالتزام باتباع نهج عمل قائم على الأدلة.

- ينبغي للحكومات أن تضع عمليات ونظماً لجمع وتحليل وإدارة بيانات التشريد الداخلي، وأن تدعمها، عند الضرورة، بمساعدة مالية وتقنية للقيام بذلك.

- ينبغي لجميع الجهات الفاعلة أن تعطي الأولوية لحماية البيانات الحساسة وأن تكفل أن تسترشد عملياتها ونظمها بمعايير قوية لحماية البيانات.

- ينبغي للحكومات أن توفر حيزاً للجهات الفاعلة الدولية لجمع وتحليل البيانات اللازمة من أجل عملياتها.

- ينبغي إنشاء أفرقة عاملة معنية ببيانات التشريد الداخلي الخاصة ببلدان بعينها، تقودها أو تشارك في قيادتها الحكومات حيثما أمكن، لتنسيق جمع البيانات وتحليلها فيما بين ما له صلة من جهات فاعلة معنية بالبيانات ووضع استراتيجية تحدد أولويات كل جهة فاعلة في مختلف مراحل دورة التشرد.

- ينبغي للمانحين الدوليين زيادة الدعم المالي للجهود المتعلقة بالبيانات داخل البلدان، وكذا

عن الجهود المبذولة على الصعيد العالمي من أجل فهم اتجاهات التشريد الداخلي فهماً أفضل.

3- تعزيز الوقاية

يشير استمرار حدوث حالات التشرد الجديدة المرتبطة بالنزاعات والعنف والكوارث وتغير المناخ وتكررها إلى أن هناك، على الرغم من الخطوات الإيجابية التي تم اتخاذها، إخفاقاً في معالجة دوافع التشرد بشكل كاف. فالقيادة السياسية اللازمة لمنع النزاعات العنيفة ووضع حد لها مفتقدة بصورة حرجة، وما فتئ المدنيون يستهدفون ويشردون مراراً وتكراراً. وهناك مساءلة محدودة للجهات الفاعلة من الدول ومن غير الدول التي ترتكب هذه الانتهاكات، مما سمح باستمرار بيئة تتسم بالإفلات من العقاب من دون رادع.

وكانت الجهود الرامية إلى التصدي لتغير المناخ بدورها متثاقلة الخطى، حيث أظهر تحليل أجري مؤخراً أن المسارات الحالية لخفض الانبعاثات غير كافية إلى حد كبير لتحقيق هدف اتفاق باريس المتمثل في الحد من ارتفاع درجات الحرارة العالمية بمقدار 1,5 درجة مئوية بحلول نهاية القرن. ووفقاً للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، فإن حجم التغيرات الأخيرة في النظام المناخي لم يسبق له مثيل على مدى مئات أو حتى آلاف السنين. ومع تزايد الشعور بالآثار الضارة لتغير المناخ، من المرجح أن يزداد حجم وشدة مخاطر التشرد زيادة مثيرة. ومن القسوة أن العديد من البلدان الأكثر عرضة لآثار تغير المناخ هي من بين أقل البلدان مسؤولية عن الانبعاثات التي تقف وراءه. وبالنسبة لبعض الدول الجزرية الصغيرة النامية، التهديد الذي يطرحه تغير المناخ هو حقاً تهديد وجودي.

والتشرد نتيجة لعدة عوامل متفاعلة في كثير من الأحيان. وإضافة إلى النزاعات وتغير المناخ، يمكن أن تسهم الهشاشة ورداءة الحوكمة والفساد والفقر وانعدام المساواة في التوترات الاجتماعية الاقتصادية التي تؤدي إلى النزاعات، وتحد من الموارد المتاحة للتخفيف من المخاطر، وتفاقم التهديدات الأخرى الأكثر حدة.

وفي توصياتنا، نحث على اعتماد نهج متعدد الأوجه للوقاية من مخاطر التشرد، وحماية الناس من الأذى عند وقوع الأزمات، وتجديد الجهود الرامية إلى حل الأسباب الجذرية للأزمات.

التوصية 8: معالجة دوافع التشرد والحد من مخاطره

رغم أن التشرد استراتيجية مواجهة ضرورية، في بعض الأحيان، أمام الأفراد والأسر المعرضة لخطر أذى وشيك، يمكن بل ويجب القيام بالمزيد للحد من تكرار الحالات التي لا يكون فيها أمام الناس خيار سوى الفرار من ديارهم. وتحقيقاً لهذه الغاية، نحث على اتخاذ الإجراءات التالية:

- لمنع نشوب النزاعات والعنف من الوقوع في المقام الأول والحد من مخاطر التشرد بسبب النزاعات، ينبغي للدول، وعلى الصعيد العالمي مجلس الأمن، أن تظهر قيادة سياسية حقيقية والتزاماً متجدداً بنظام قائم على الحقوق يضع الإنسانية في المقام الأول؛ وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تعترف بأن السيادة تأتي معها بالمسؤولية، وأن تعمل بشكل جماعي على وضع حد لثقافات الإفلات من العقاب التي تسمح باستمرار انتهاكات الحقوق من دون رادع.
- عندما تظهر بوادر مبكرة على نشوب نزاع أو تجدد العنف أو التهديدات للمدنيين، ينبغي للأمم المتحدة والدول والوسطاء أن يحشدوا قواهم بسرعة لدعم نزع فتيل التصعيد والتفاوض السياسي وحل النزاعات، والتصدي بشكل منهجي للتشريد الداخلي كجزء من هذه الجهود.
- ينبغي للدول أن تعتمد سياسات للتخفيف من الأضرار التي تلحق بالمدنيين في النزاعات المسلحة، وأن تدمج منع التشريد القسري صراحة في القوانين والكتيبات وتدريب القوات المسلحة.
- على الأمم المتحدة تعبئة واستخدام كامل ثقلها لمواجهة التهديدات المحدقة بالمدنيين، بما في ذلك من خلال ضمان تدريب كبار الموظفين في جميع أجزاء النظام ومحاسبتهم على اتخاذ إجراءات عندما تكون هناك انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان أو عندما يتعرض المدنيون للتهديد.
- يجب على الدول اتخاذ إجراءات فورية لمنع تفاقم أزمة المناخ العالمية، بما في ذلك عن طريق خفض

انبعاثاتها بما يتماشى مع أهداف اتفاق باريس والعمل بتضامن مع الدول الفقيرة لدعمها في الاستعداد لآثار تغير المناخ – بما فيها التشرد.

- ينبغي للدول أن تكفل أن تعالج القوانين والسياسات والاستراتيجيات والإجراءات المتعلقة بإدارة الكوارث والحد من مخاطر الكوارث مخاطرَ التشرد (بما في ذلك إمكانية التشرد الذي يطول أمده) بشكل أكثر وضوحاً واستباقية، بما يشمل مراعاة الكيفية التي تتقاطع بها المخاطر وتتداخل وتنضاف بها إلى تحديات مجتمعية أوسع نطاقاً.

- ينبغي أن يزيد الممولون بشكل كبير من تمويل تدخلات التكيف مع تغير المناخ المراعية للتشرد، بما في ذلك من خلال قنوات مثل الصندوق الأخضر للمناخ، مع التركيز على البلدان الأكثر عرضة للخطر وتلك التي تعاني بالفعل من التشرد المرتبط بتغير المناخ.

- ينبغي أن يستخدم الممولون على نحو أفضل التمويل القائم على التوقعات وغيره من أدوات التمويل الاستباقية التي تمكن من زيادة الاستعداد للأزمات.

- ينبغي للدول أن تستثمر في تدابير بناء القدرة على الصمود، مثل خطط التأمين الصغرى وبرامج شبكات الأمان الاجتماعي، التي تساعد السكان على مواجهة الآثار الضارة لتغير المناخ وحماية سبل عيشهم، وينبغي أن تولي اهتماماً خاصاً لاحتياجات السكان الأصليين والرعاة وغيرهم ممن يرتبطون بشكل خاص بأراضيهم.

- حيثما لا توجد بدائل للتخفيف من خطر الضرر والتشرد، ينبغي للدول أن تيسر الهجرة إلى خارج المناطق المعرضة لخطر كبير أو أن تضطلع بعملية إعادة توطين مخطط لها بموافقة ومشاركة المجتمعات المحلية المتضررة.

- ينبغي للمانحين والحكومات الاستثمار في مبادرات الوقاية والتأهب المجتمعية، بما في ذلك آليات الإنذار المبكر والتدخلات التي تعتمد على المعارف المحلية ومعارف الشعوب الأصلية.

4– تحسين الحماية والمساعدة

يواجه ملايين المشردين داخلياً في جميع أنحاء العالم فجوات خطيرة في المساعدات الإنسانية والحماية. وتتعرض المشردات من النساء والفتيات لمخاطر متزايدة من العنف الجنسي والجنساني، بما في ذلك الاعتداء والإساءة والـزواج المبكر والـزواج القسري والاستغلال الجنسي. ويفقد الأطفال إمكانية الحصول على التعليم وقد يكونون أكثر عرضة للتجنيد من جانب العصابات أو الجماعات المسلحة، والنزوع إلى التطرف، والاتجار، واستراتيجيات المواجهة السلبية. وكثيراً ما يفتقر المشردون داخلياً إلى سبل العيش وهم من بين أكثر الفئات السكانية التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي. ويعيش معظمهم خارج المخيمات وفي المناطق الحضرية حيث هم من أفقر الفقراء، ويفتقرون إلى السكن الآمن، وهم معرضون لمجموعة من المخاطر الصحية والاجتماعية والاقتصادية. ويكافح كبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة للحصول على الدعم الفعال، وكثيراً ما تواجه الفئات السكانية التي كانت تعيش التشرد سلفاً المزيد من الوصم والاستبعاد.

وللتصدي لهذه المعاناة الإنسانية التي توجد في صميم أزمة التشريد الداخلي العالمية، ينبغي فعل المزيد لسد الفجوة بين احتياجات المشردين داخلياً والمساعدة والحماية المقدمة. وقد درسنا كيفية تعزيز الحماية والمساعدة أثناء حالات الطوارئ وكذا كيفية ضمان أن ترسي الاستجابات الإنسانية الأساس للحلول.

التوصية 9: تعزيز جودة الحماية والمساعدة المقدمة إلى المشردين داخلياً والمجتمعات المضيفة

سيتطلب تعزيز جـودة الحماية والمساعدة المقدمة إلى المشردين داخلياً اتخاذ إجراءات من جانب عدد من الجهات الفاعلة. ويبدأ هذا، أولاً وقبل كل شيء، بالسلطات الوطنية والمحلية، ولكنه يدعو أيضاً إلى إجراء تغييرات داخل منظومة العمل الإنساني، وفي صفوف الجهات الفاعلة في مجال التنمية والسلام، وفي نهج التمويل الذي يتبعه المانحون. والأهم من ذلك أن هناك حاجة إلى نهج أكثر استباقية على نطاق جميع الجهات الفاعلة من أجل فهم أفضل للحقوق والاحتياجات الخاصة للمشردين داخلياً

والاستجابة لها. ولتحقيق ما نعتقد أنه يلزم من تغييرات، نحث على اتخاذ الإجراءات التالية:

- ينبغي للحكومات الوطنية أن تعطي الأولوية للحماية والمساعدة الإنسانية في عمليات صنع القرار ومخصصات الميزانية على نطاق أوسع، وأن تكون استباقية في التشاور مع المشردين داخلياً من جميع الأعمار وأنواع الجنس والتنوعات بشأن احتياجاتهم وشواغلهم.
- في الحالات التي تُتجاوز فيها قدرات الدول، ينبغي للدول أن تيسر حيزاً للجهات الفاعلة الإنسانية لتقديم المساعدة الإنسانية والحماية بصورة محايدة ونزيهة ومستقلة ومـن دون تدخل لا موجب له.
- في الحالات التي يكون فيها وصول المساعدات الإنسانية مقيداً أو ممنوعاً من دون موجب، ينبغي للأمم المتحدة والدول المانحة أن تقوم بجهود الدعوة بصورة استباقية لدى الحكومة وأن تحاسبها من خلال آليات مثل هيئات معاهدات الأمم المتحدة، والاستعراض الـدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان، وفي الحالات الخطيرة على نحو خاص من خلال مجلس الأمن.
- ينبغي لمجلس الأمن الدولي أن يدرج صراحة حماية المشردين داخلياً في ولايات عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة، وأن يخضع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة وقيادة البعثات للمساءلة على القيام بهذه المهام.
- ينبغي للأمين العام للأمم المتحدة ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ أن يؤكدا من جديد رسمياً أن المنسقين المقيمين/منسقي الشؤون الإنسانية مسؤولون عن ضمان تحديد الاحتياجات الخاصة للمشردين داخلياً والاستجابة لها بطريقة شاملة ومنسقة أثناء الاستجابة الإنسانية.
- ينبغي للأمين العام للأمم المتحدة أن يصدر تكليفاً بإجراء مراجعة مستقلة لمنظومة العمل الإنساني في سياقات التشريد الداخلي، وبناء على النتائج المتوصل إليها، ينبغي للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات تحديث سياساتها وتوجيهاتها التشغيلية بشأن الاستجابة للتشريد الداخلي من أجل ضمان استجابة أكثر قابلية للتنبؤ بها للاحتياجات الخاصة للمشردين داخلياً.
- ينبغي للجهات الفاعلة في المجال الإنساني أن تضع الأساس لحلول التشريد الداخلي في أقرب وقت ممكن وأن تضمن وضع خطط الاستجابة الإنسانية الخطوط العريضة للكيفية التي ستمهد بها الاستجابة الطريق للحلول.
- ينبغي أن تستثمر الاستجابات الإنسانية، قدر الإمكان، في العمل مع النظم والهياكل المحلية ومن خلالها بدلاً من إنشاء نظم موازية لتقديم الخدمات.
- ينبغي للمانحين مواصلة تعزيز التمويل الإنساني من خلال العمل على تنفيذ التزامات الصفقة الكبرى ووضـع إعـفاءات في تشريعات مكافحة الإرهاب لفائدة الجهات الفاعلة في المجال الإنساني من أجل الحد من العوائق التي تعترض العمليات الإنسانية.

5– المتابعة

ينبغي ألا ينظر إلى اختتام مبادرة الفريق ونشر تقريرنا على أنه نهاية عملية بناء التزامات وطنية وإقليمية وعالمية بشأن التشريد الداخلي. وعلى العكس من ذلك، هناك حاجة أكثر من أي وقت مضى إلى اتخاذ إجراءات لإحداث تغيير مجدي. وينبغي أن يبدأ تنفيذ توصيات الفريق نصاً وروحاً بصورة ملموسة وعملية. ويجب أن يستمر الزخم الذي أدى إلى إنشاء الفريق والدفع قدماً بعملنا.

التوصية 10: الحفاظ على الزخم وضمان متابعة قوية

يعتقد الفريق أن هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات متابعة على جميع المستويات. ونوصي، بشكل أكثر تحديداً، بما يلي:

- يُحَث الأمين العام للأمم المتحدة على توفير قيادة قوية لمتابعة تقرير الفريق ولإدراج التشريد الداخلي كقضية ذات أولوية في جميع مناحي الأمم المتحدة وعلى الصعيد العالمي.

- ينبغي لجميع الجهات الفاعلة أن تكون استباقية وحازمة في المضي قدماً في تنفيذ توصيات الفريق التي تتعلق بها تحديداً.
- على الصعيد الوطني، ينبغي للدول أن تعقد، بدعم من المنسقين المقيمين للأمم المتحدة، اجتماعاً للمسؤولين رفيعي المستوى والخبراء المعنيين لوضع خطة للتطبيق المحلي لتوصيات الفريق.
- ينبغي للمنظمات الإقليمية أن تعقد مؤتمر قمة وزارياً إقليمياً لمناقشة كيفية المضي قدماً بتوصيات الفريق داخل مناطق كل واحدة منها.
- ينبغي تنظيم مناسبة رفيعة المستوى بشأن التشريد الداخلي تقطع خلالها الدول والجهات الفاعلة الأخرى التزامات بشأن التشريد الداخلي في ضوء تقرير الفريق وتوصياته.
- ينبغي للأمين العام أن ينشئ "ائتلاف أبطال" صغيراً من مختلف أوساط العمل الإنساني والتنمية والسلام والحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ لدعم المتابعة وغيرها من الإجراءات ذات الصلة في ضوء توصيات الفريق.
- ينبغي للدول الأعضاء أن تتعهد "مجموعة أصدقاء" الفريق، المعاد تشكيلها وتسميتها حسب الاقتضاء، لدعم الزخم ومتابعة توصيات الفريق.
- ينبغي للمانحين الإنمائيين الثنائيين، والمؤسسات المالية الدولية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن يدعوا إلى عقد فريق اتصال مكرس لدعم إدماج التشريد الداخلي في نهُج تمويل التنمية.
- ينبغي للأمين العام أن ينشئ مجلساً استشارياً للقطاع الخاص للمساعدة في إشراك القطاع الخاص كجزء من الحلول.
- على الجمعية العامة للأمم المتحدة أن تحدد يوماً عالمياً للتشريد الداخلي كل عام في أبريل/نيسان يتزامن مع الذكرى السنوية للمبادئ التوجيهية بشأن التشرد الداخلي.
- ينبغي للأمين العام أن ينشر تقريراً سنوياً عن حالة حلول التشريد الداخلي يتتبع التقدم المحرز في مواجهة التحولات الشاملة الموصوفة في تقرير الفريق هذا، ويصور الخطوات الإيجابية التي اتخذتها الجهات الفاعلة للتصدي للتشريد الداخلي، وكـذا عن التحديات والحواجز التي لا تزال قائمة.
- ينبغي للأمين العام أن ينشئ في مكتبه أمانة صغيرة أو آلية مناسبة أخرى لضمان استمرار التنسيق الإداري الشامل والرصد والإبـلاغ عن المعلومات المتعلقة بتنفيذ تقريرنا وتوصياتنا ونشرها.

أعضاء الفريق

تألف الفريق من ثمانية أعضاء مرموقين عُينوا بصفتهم الشخصية والمستقلة من عوالم الحكومة، والمنظمات الدولية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص. ومن بينهم ممثلون عن عدة بلدان متضررة من التشرد.

- **فيديريكا موغيريني**، رئيسة كلية أوروبا، والممثلة العليا السابقة للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، ونائبة رئيس المفوضية الأوروبية سابقاً (رئيسة مشاركة).
- **دونالد كابيروكا**، رئيس الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، ووزير المالية الرواندي السابق، والرئيس السابع لبنك التنمية الأفريقي (رئيس مشارك).
- **بولا غافيريا**، مديرة كؤسسة كومباث، والرئيسة السابقة لوحدة الضحايا في كولومبيا، والمستشارة السابقة لرئيس كولومبيا لحقوق الإنسان.
- **بير هيغنز**، الرئيس التنفيذي لمؤسسة إيكيا.
- **ناصر جودة**، عضو مجلس الشيوخ، ونائب رئيس الوزراء السابق ووزير الخارجية السابق للمملكة الأردنية الهاشمية.
- **ميتيكو كاسا غوتيل**، مفوض اللجنة الوطنية لإدارة مخاطر الكوارث في جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية.
- **بولين رياك**، أستاذة علم الاجتماع ونائبة رئيس الجامعة للشؤون الأكاديمية، بجامعة رومبيك للعلوم والتكنولوجيا، ورئيسة معهد سود (Sudd)، بجنوب السودان.
- **سيما سمر**، عضو المجلس الاستشاري الرفيع المستوى المعني بالوساطة التابع للأمين العام للأمم المتحدة، والمبعوثة الخاصة السابقة للرئيس والرئيسة السابقة للجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان.

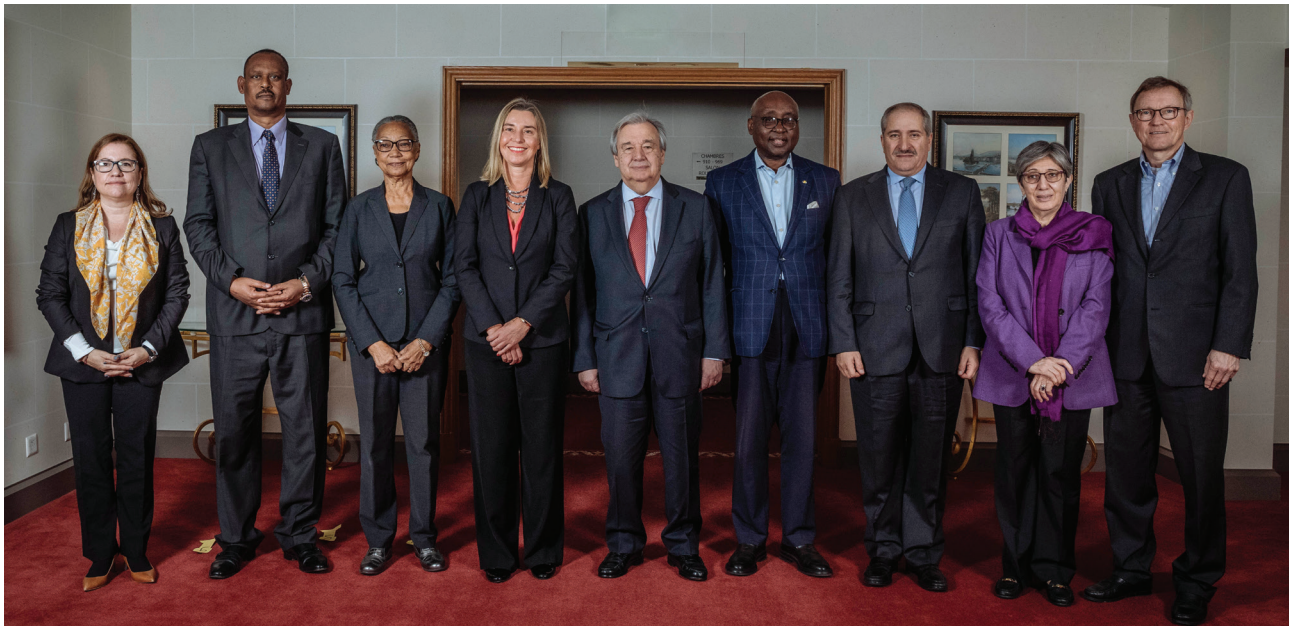

الجلسة الافتتاحية للفريق، شباط/فبراير 2020.

من اليسار إلى اليمين: بولا غافيريا، ميتيكو كاسا غوتيل، بولين رياك، فيديريكا موغيريني، الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، دونالد كابيروكا، ناصر جودة، سيما سمر، بير هيغنز.

Credit: IOM/Muse Mohammed

الأمم المتحدة
الفريق الرفيع المستوى المعني بالتشريد الداخلي التابع للأمين العام للأمم المتحدة